



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

وثيقة التفاهم الاميركي الاسرائيلي حول المساعدات الامنية المستقبلية

١ - مدخل:

لا خلاف حول أن اليهود كجماعة وظيفية يمتلكون أقوى جماعات الضغط «اللوبيات» الأمريكية، وأكثرها تنظيماً وانتشاراً، وأعمقها صلة بصنّاع القرار في الإدارة ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية المختلفة كما في مراكز الأبحاث المعتبرة، وأن لهم وجودهم الفاعل في الجامعات والمهن الحرة وأجهزة الإعلام. وهذه اللوبيات هي مجموعة من العملاء والنشطاء، الذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين، خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم في أثناء ممارسة عملهم، حيث أن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى للمصلحة الأمريكية، الأكثر انسجاماً مع المصلحة الصهيونية. ولذلك نرى التوافق الأميركي الصهيوني على أنه صناعة يهودية كاملة ناجمة عن سيطرة يهودية في الولايات المتحدة، علماً أن أميركا أكبر من اللوبي الصهيوني ومع ذلك علينا أن نعدّه أحد أجنحة صنع القرار التي تحتاج إليها الإدارة الأمريكية في لحظات معينة لتبرزه كصاحب قوة طاغية، وفي لحظة معينة، عندما لا تحتاج إليه يمكن أن تسكته.

لقد أبدت إسرائيل خشيتها في عهد الرئيس أوباما من أن تؤدي مكاسب طهران الاقتصادية الناتجة عن رفع العقوبات الغربية إلى تعزيز الفصائل التي تدعمها إيران في لبنان والمناطق الفلسطينية، ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى سباق تسلّح مع دول عربية معادية لإسرائيل، ومما أزعج إسرائيل أيضاً أن إيران قد فتحت أمامها الأبواب للحصول على حوالي ١٠٠ مليار دولار من أصولها التي جمّدت قبل التوقيع على الاتفاق. لذا عمدت إسرائيل إلى استغلال الفرصة وطالبت الولايات المتحدة بزيادة المساعدات العسكرية للتصدّي لأي خطر قد ينشئ من الاتفاق الدولي بشأن برنامج إيران النووي، وهي استطاعت في السنوات الأخيرة الحصول على تمويل أميركي بقيمة مئات الملايين من الدولارات لأنظمة الدفاع الصاروخي لديها.

المساعدات الأمريكية الأمنية لإسرائيل كانت قد زادت بشكل كبير في أعقاب معاهدة السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر في عام ١٩٧٩. ومع ذلك لم يتم توقيع أول مذكرة تفاهم بشأن المساعدات العسكرية سوى بعد عقدين من الزمن في عام ١٩٩٨، وشملت ٢١,٣ مليار دولار لفترة أمدها عشر سنوات. أما مذكرة التفاهم الثانية، فقد تم توقيعها في آب ٢٠٠٧، وشملت ٣٠ مليار دولار لمدة عشر سنوات أيضاً. وتكمن المنفعة المشتركة في توقيع مذكرات تفاهم كهذه في أنها تُدخل القدرة على التنبؤ في حركة المساعدات بحيث لا يتوجب التفاوض بشأنها كل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المسموح لها باستخدام التمويل من خلال التدفقات النقدية لشراء الأسلحة الأمريكية (إلى جانب مصر، التي تفقد هذا الامتياز في السنة المالية ٢٠١٨). كما يسمح لها ذلك تمويل المشتريات المتعددة السنوات من خلال أقساط بدلاً من الاضطرار إلى دفع كامل المبلغ مقدماً. ووفقاً لهذا التفاهم، بإمكان إسرائيل التفاوض على صفقات أسلحة كبيرة مع متعهدي التوريد للشؤون الدفاعية في الولايات المتحدة وتمويل هذه الصفقات عبر المساعدات المالية المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يتم تسليم المساعدة الأمريكية المخصصة لإسرائيل في أول ثلاثين يوماً من السنة المالية، خلافاً لمعظم متلقي المساعدات الآخرين.

الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٧ أقرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل تمتد لـ ١٠ سنوات، بمقدار ٣٠ مليار دولار، للسنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٨، والتزمت بها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وذلك تحت ذريعة أن إسرائيل حليف ذو قيمة للولايات المتحدة ويواجه اليوم تهديدات إقليمية متصاعدة بشكل خطير، والولايات المتحدة تؤكد دون قيد أو شرط حق إسرائيل في الدفاع عن النفس بميزة عسكرية نوعية على جميع الخصوم المحتملين الإقليميين. وترافقت مذكرات التفاهم بين الجانبين مع تمويل تكميلي أيضاً. فمُنذ عام ٢٠٠٩، تجاوز تمويل الكونغرس الأمريكي لإسرائيل طلبات موازنة وزارة الدفاع الأمريكية بحوالي ١,٩ مليار دولار. على سبيل المثال، خصص مشروع قانون الإنفاق الشامل الذي تمّت المصادقة عليه في كانون الأول ٢٠١٥ مبلغ ٤٨٧ مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي الثنائية، وهي زيادة كبيرة عن مبلغ ١٤٥,٨ مليون دولار الذي طلبه البنتاغون. وفي صيف عام ٢٠١٤، استجاب الكونغرس لطلبات إسرائيل خلال "عملية الحافة الواقية" من خلال المصادقة على تمويل طارئ لنظام "القبة الحديدية"

قيمته ٢٢٥ مليون دولار. وخصّصت الميزانية المالية لـ "وكالة الدفاع الصاروخي" الأمريكي للعام المالي ٢٠١٧ مبلغ ٥٤٠ مليون دولار سنوياً لبرامج تعاونية إسرائيلية لكل عام من الأعوام الخمسة التالية. كما أن مذكرات التفاهم سمحت لإسرائيل باستخدام حوالي ربع المساعدات الأمريكية التي تتلقاها لتحفيز الصناعة الدفاعية الخاصة بها. ووضعت أول مذكرة تفاهم هدفاً يكمن في إنهاء المساعدات الاقتصادية تدريجياً، وهذا ما حدث في النهاية، إذ لم تعد إسرائيل تتلقى هذا التمويل من الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى المساعدات العسكرية، تحصل إسرائيل على بضعة ملايين من الدولارات كتمويل من الولايات المتحدة في إطار برامج مختلفة، مثل أبحاث الطاقة التعاونية.

لقد أكدت وزارة الدفاع الإسرائيلية بداية شهر شباط ٢٠١٥ توقيع عقد مع واشنطن لشراء ١٤ مقاتلة إضافية من الطائرة التي تعرف أيضاً باسم "جوينت سترايك فايتز" من الولايات المتحدة مقابل ثلاثة مليارات دولار. وبحسب مصادر في الكونغرس الأميركي، فإن إسرائيل حاولت خلال تلك المفاوضات الحصول على مبلغ قياسي قدره خمسة مليارات كل عام، بدلاً من ثلاثة فقط، وكان من المنتظر أن يبدأ الاتفاق عام ٢٠١٧ بعد انتهاء اتفاق عام ٢٠١٦. وقد نشر مجلس الأمن القومي الأمريكي على موقعه الإلكتروني تقريراً يؤكد أن الدعم الأمريكي لإسرائيل في عهد أوباما شهد انتعاشاً غير مسبوق سواءً على صعيد اللقاءات المتواصلة مع قادة إسرائيل، أو من حيث حرص الولايات المتحدة على أن تظل إسرائيل تتلقى حصة الأسد من المساعدات الأمريكية الخارجية. ومن الأرقام الخيالية التي أوردها التقرير أن إسرائيل تلقت من الولايات المتحدة أكثر من ٢٠,٥ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٩ ناهيك عن المساعدات في المجال الأمني التي وصفها تقرير مجلس الأمن القومي بأنها كانت "أكبر من أي وقت مضى" عام ٢٠١٤. كما أشار التقرير إلى مذكرة تفاهم بين البلدين جرى توقيعها عام ٢٠٠٨ تنص على أن تقدم الولايات المتحدة مبلغ ٣٠ مليار دولار لإسرائيل خلال ١٠ سنوات منذ توقيع المذكرة، مبيناً أن مجلس الأمن القومي طلب من الكونغرس مساعدات خارجية إضافية لإسرائيل بقيمة ٣,١ مليار دولار عام ٢٠١٦. ويضاف إلى هذا كله أن الرئيس أوباما قدم لإسرائيل قرابة ٣ مليار دولار لبناء منظومة دفاع صاروخي إضافة إلى ١,٣ مليار دولار دفعتها الحكومة الأمريكية منذ عام

٢٠١١ لبناء منظومة القبة الحديدية وحدها وكان من ضمنها مبلغ ٢٢٥ مليون دولار كمساعدات عاجلة في صيف ٢٠١٤ أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

لقد وصفت وزارة الخارجية الأميركية اتفاق الإطار الذي وقّعه واشنطن مع إسرائيل، والذي حصلت بموجبه الأخيرة على مساعدات عسكرية قياسية بقيمة ٣٨ مليار دولار لفترة عشر سنوات، أي بزيادة قدرها ٨ مليارات دولار عن الاتفاق الحالي، الذي تنتهي مفاعيله في العام ٢٠١٨ بأنه "أكبر التزام بتقديم مساعدة عسكرية ثنائية في تاريخ الولايات المتحدة". وحزمة المساعدات التي استمر التفاوض حولها زهاء عشرة أشهر خلف أبواب مغلقة، تخصص لأول مرة أموالاً للدفاع الصاروخي الإسرائيلي تبلغ ٥٠٠ مليون دولار في السنة، ومنح المشرعون الأميركيون إسرائيل في الأعوام الأخيرة ما يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار مخصصات سنوية اختيارية لهذا الهدف. وبموجب الاتفاق الذي يتم تنفيذه خلال فترة ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٨، تعهدت إسرائيل بعدم التوجه إلى الكونغرس لطلب مساعدات إضافية وهو تعهد من المتوقع أن يُذكر في خطاب جانبي أو ملحق للاتفاقية. كما تخلت إسرائيل عن حقها في استخدام جزء من المساعدة الأميركية لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية من الشركات التابعة للقطاع الدفاعي الإسرائيلي. ووافقت إسرائيل على إنهاء استخدام ١٣% من المساعدات الأميركية لمشتريات الوقود العسكرية. ولم يفد رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو التذكير بأن هذا الاتفاق التاريخي قد أتى في ظل وجود "اختلافات في الرأي بين الحين والآخر" بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لكنه، أكد في المقابل، على وصفها بأنها "اختلافات داخل العائلة... ولا تؤثر نهائياً على الصداقة الكبيرة" بين الحليفين التاريخيين.

ذكرت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨، أن اتفاق المساعدات الأمنية الأميركية الجديد لإسرائيل الذي يحدد قيمة المساعدات الأمنية للسنوات العشر المقبلة قد دخل حيز التنفيذ. وقالت الخارجية الأميركية إن تطبيق ما أسمته بـ"الوثيقة التاريخية"، تعكس التزاماً غير قابل للمساومة من قبل الرئيس ترامب والإدارة والشعب الأمريكي تجاه أمن إسرائيل. ويشار إلى أن الحديث هنا هو عن اتفاق كان قد تم التوقيع عليه في عهد الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، من أجل تهدئة التحفظات الإسرائيلية في حينه على الاتفاق النووي مع إيران. ويمنح الاتفاق إسرائيل ٣,٨ مليار دولار سنوياً في السنوات العشر

المقبلة. وضمن هذا المبلغ هناك ٣,٣ مليار دولار هي عبارة عن مساعدات أمنية سنوية، إضافة إلى نصف مليار دولار سنويا للخطة المشتركة في مجال الحماية من الصواريخ.

من ناحية أخرى قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدر ناويرت إن بلادها ستحوّل لإسرائيل ٣ مليارات و ٨٠٠ مليون دولار في العام على مدى ١٠ سنوات. وذكرت، بأن الاتفاق على ذلك تم في عهد الرئيس السابق باراك أوباما. وأضافت أن حقيقة التوصل إلى اتفاق في عهد الإدارة السابقة إنما يؤكد على الدعم الأمريكي لإسرائيل من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وجاء في بيان الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تؤكد بدون قيد أو شرط على ما أسمته "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، ووثيقة التفاهم هذه تؤكد "التزام الولايات المتحدة بتمكين إسرائيل من الدفاع عن نفسها، والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي مقابل أي خصم محتمل في المنطقة". وتعتبر قيمة مجموعة المساعدات الأمنية هذه (٣٨ مليار دولار) على مدى عشر سنوات، أكبر حزمة مساعدات تقدمها واشنطن لأي دولة في العالم، حيث ستخصص ٥ مليارات منها لمواصلة تطوير المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية والباقي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية.

٢ - مبدأ ترامب والآخريين:

إذا كانت قد ارتبطت باسم عدد من رؤساء الولايات المتحدة وسياساتهم وخططهم الاستراتيجية مبادئ معينة طبعت فترة توليهم للرئاسة، فإن مبدأ الرئيس الحالي ترامب ما يزال في طور التبلور وفي فترة الاختبار، علماً بأن أطروحاته صادمة للكثير من الأوساط، إلا أنها لقيت تأييداً داخلياً من دون أن يعني ذلك عدم وجود معارضة شديدة لها من الديمقراطيين وبعض الجمهوريين، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة على المستوى الدولي. ومنذ الحرب العالمية الثانية يمكن القول إن مجموعة من المبادئ والمشاريع عُرفت باسم الرؤساء الأمريكيين. وبالطبع فقد اختلفت تلك المبادئ طبقاً لتوازن القوى على المستوى الدولي، وخصوصاً بعد انتهاء

عهد الحرب الباردة والإطاحة بالأنظمة الشمولية في شرق أوروبا وتحلّل الاتحاد السوفييتي، وفيما بعد مواجهة ما سمي بـ«الخطر الإسلامي» و«الإرهاب الدولي».

لقد عرف العالم مبدأ ترومان الموسوم بـ«القوة الضاربة»، ثم جاء مبدأ آيزنهاور الذي يدور حول نظرية «ملء الفراغ»، واعتمد نيكسون استراتيجية «دركي بالوكالة»، التي بلورها هنري كيسنجر ومن بعده بريجنسكي، أما مبدأ كارتر، فقد ارتكز على نظرية «التدخل العسكري السريع» باستثمار سياسة الانفراج الدولي وفي غمرة ارتفاع شعارات «حقوق الإنسان» التي استمرت إلى عهد ريغان حيث تبنّى استراتيجية «التوافق الاستراتيجي مع الحلفاء» ولاسيما بإطلاق سباق التسلّح فيما عُرف بـ«حرب النجوم»، التي كانت أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي.

أما جورج بوش الأب فقد اعتمد على «استراتيجية استخدام القوة المباشرة» وامتدت إلى عهد بيل كلينتون وإن خفّض من سقفها بسياسة الاحتواء، لكن جورج بوش الابن استمر عليها بعنف وكان من نتائجها احتلال العراق وأفغانستان، وظلّت استراتيجية أوباما تقوم على عدم التورّط في حروب جديدة، خصوصاً بعد «المستنقع العراقي»، علماً بأنه لم يولِ اهتماماً كبيراً للسياسة الخارجية، ولكنه حاول تهدئة بعض البؤر المتوترة، بعقد صفقة مع إيران، سرعان ما نقضها خليفته ترامب.

أما مبدأ ترامب فهو يقوم على خمسة أركان هي:

*الركن الأول - أمريكا والعالم، وهو سياسة اتّبعها لفرض هيمنة واشنطن على العالم، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وكان العديد من توجهات ترامب مناقضاً لما كانت الولايات المتحدة تعتمدة دولياً، مقلّصاً من الدعم المالي الأمريكي لبعض المنظمات والهيئات، وأبرز مثال على ذلك هو موقفها من «الأونروا».

*الركن الثاني - أمريكا والحلفاء، يعتمد على إجراء مراجعة جذرية لعلاقات واشنطن مع حلفائها التقليديين، ولاسيما في حلف شمالي الأطلسي (الناطو)، وكان ترامب قد وجّه نقداً للحلف وسياساته وتوجهاته الراهنة، وذلك في محاولة لإعادة النظر بالأعباء المالية المتعلقة بالأطراف جميعها فيما يتعلق بالدفاع.

*الركن الثالث- أمريكا والعلاقات التجارية، وذلك ابتداء من إعادة النظر في بعض الاتفاقيات التجارية إلى جعلها أولوية في مجمل سياسة واشنطن مثل معاهدة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا - Nafta) والاتفاقية التجارية مع كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات التجارية مع الصين، وفرض عقوبات على روسيا بسبب ضمها شبه جزيرة القرم إليها وموافقها من أوكرانيا، كما رفضت واشنطن اتفاقية باريس للتغيرات المناخية، والحجة هي مصالح الولايات المتحدة التي تضررت.

*الركن الرابع- أمريكا والشرق الأوسط، وهي من أكثر مناطق العالم توتراً واحتقاناً، فضلاً عن انتشار العنف والإرهاب فيها على نحو لا مثيل له، وما زالت القوات الأمريكية موجودة في أفغانستان وفي العراق كذلك، بالرغم من انسحابها منها في عهد أوباما (نهاية العام ٢٠١١) لكن بعض هذه القوات، ولاسيما مئات من الخبراء وآلاف من الجنود عادوا مجدداً إلى العراق خلال حرب قوات التحالف ضد داعش في العراق (٢٠١٤)، كما أصبح لواشنطن موطئ قدم في سوريا بتحالفها مع القوى الكردية وقوى أخرى، وتريد أن يكون لها حصة في مستقبل سوريا، خصوصاً في ظلّ الحضور الروسي والإيراني والتركي.

وكان نقل السفارة الأمريكية إلى تل أبيب والحديث عن «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية من صلب التغييرات في ملف الشرق الأوسط، حيث يعتبر الرئيس الأمريكي ترامب الأكثر تطرفاً في دعم إسرائيل والدفاع عن انتهاكاتها للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن بما فيها تلك المتعلقة بالاستيطان، ولاسيما القرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦.

*الركن الخامس- أمريكا وإيران التي تعتبرها واشنطن منبع "الإرهاب"، لذلك دعا لتشديد العقوبات عليها، وقد ابتدأت فعلياً عند مطلع تشرين الثاني ٢٠١٨ منتقداً إدارة الرئيس أوباما في تراخيها وتساهلها لناحية منع إيران من تطوير ترسانتها النووية. ولا يخفي ترامب استراتيجيته في تغيير النظام الإيراني، من خلال العقوبات والضغط من الخارج، وتشجيع أعمال المعارضة الداخلية.

٣ - مناورات نتنياهو :

لقد نجحت إسرائيل، سابقا، في الحصول على وعود أميركية مقابل تجميد وهمي للاستيطان في الضفة الغربية لا يشمل القدس العربية المحتلة. وعرض رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو خطة أميركية على مجلس الوزراء من شأنها تمديد تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية لمدة ٩٠ يوما مقابل حوافز دبلوماسية وأمنية . وقضى الاقتراح الأميركي المقدم في حينه بأنه إذا مدّدت إسرائيل تجميد البناء ستتعهّد واشنطن بعدم السعي لمزيد من التمديد، وبالاعتراض على أي محاولات في الأمم المتحدة لفرض تسوية سلمية من جانب واحد. والأهم أنه سيجري تطوير المساعدات الأمنية الأميركية.

وقال نتنياهو في تصريحات قبل اجتماع مجلس الوزراء في حينه "سأصر على ضرورة تلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل في أي اقتراح.. سواء في الوقت الراهن أو فيما يتعلق بالتهديدات التي تواجهنا في العقد المقبل". وكان نتنياهو قال في وقت سابق إن أي حظر على البناء في المستوطنات لن ينطبق على المناطق المحيطة بالقدس الشرقية التي ضمّتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧. وقال مصدر دبلوماسي إن وزيرة الخارجية الأميركية في حينه، هيلاري كلينتون، عرضت الخطة على نتنياهو في اجتماع عقد بالولايات المتحدة لهذه الغاية. وبموجب الخطة الأميركية تعلن إسرائيل تجميدا آخر للبناء الاستيطاني لمدة ثلاثة أشهر في الضفة الغربية. وأضاف المصدر الدبلوماسي أن أي عمليات بناء بدأت منذ انتهاء الحظر الأصلي في أواخر ايلول سيجري تجميدها. وتابع المصدر أن من الوعود التي عرضتها واشنطن على إسرائيل ضمانات لاستخدام حق النقض (الفيتو) على أي قرارات تعرض على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تسعى إلى فرض تسوية سياسية على إسرائيل". كما أن الولايات المتحدة ستعمل على استخدام حق النقض ضد أي قرارات في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى تعتبر مناهضة لإسرائيل في خطوة ربما تجعل إسرائيل أقل عرضة للتهديدات التي أطلقها بعض الفلسطينيين بإعلان قيام الدولة من جانب واحد في حالة فشل محادثات السلام. وأضاف المصدر إن إدارة أوباما طلبت أيضا من الكونجرس الموافقة على صفقة طائرات حربية متقدمة لإسرائيل قيمتها ثلاثة مليارات دولار "للإبقاء على تفوقها النوعي" في المنطقة. وستوقع كذلك اتفاقا أكثر شمولا لزيادة مساعدات واشنطن الأمنية لإسرائيل في إطار أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين.

وقال مسؤولون إسرائيليون في حينه، إن ننتياهو - الذي يواجه مهمة صعبة لإقناع حلفائه في الائتلاف بتجميد البناء في المستوطنات- حثّ كلينتون على توسيع الاتفاقات. وقال ننتياهو أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستتفاوضان وتستكملان اتفاقاً حول تحالف أمني وسياسي معزز مع الولايات المتحدة مقابل تجميد جديد للاستيطان في الضفة الغربية. وقال ننتياهو في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة أن "هذا الاقتراح ليس نهائياً وتجري صياغته من قبل فريقنا (المفاوض) والفريق الأميركي". وأضاف رئيس الوزراء "عندما تستكمل هذه المقترحات سأقدمها إلى الهيئة الحكومية المناسبة أي الحكومة الأمنية" التي تضم ١٥ وزيراً. وقال "على كل حال سأحرص على أن يلبي أي اتفاق الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل".

في المقابل اعتبرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ما أسمته "الرشاوى الأميركية لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، بأنها لعبة سياسية واضحة ومسرحية هزلية لن تخدم استئناف المفاوضات، بل تكشف عن مدى الانحياز والتواطؤ الأميركي لحكومة الاحتلال". وقال عوني أبو غوش الناطق الإعلامي للجبهة "إن تلك الرشاوي تجعل من الولايات المتحدة تفقد كونها وسيطاً في العملية السياسية، ويشكل انتهاكاً لكافة قرارات الشرعية الدولية".

وأضاف أن "ما يسمّى التجميد الجديد للاستيطان، لمدة ٩٠ يوماً وأن تستثنى القدس من ذلك، يندرج في إطار خداع الرأي العام العالمي"، مشيراً إلى أن ١٦٤٩ وحدة استيطانية أقامتها حكومة الاحتلال خلال فترة التجميد الماضية. وتابع أبو غوش أن "برنامج حكومة الاحتلال قائم على العقليّة الاستيطانية، وأن ما يسمّى بالتجميد مرفوض، لأنه لا يعدو كونه مصطلحاً إسرائيلياً فارغاً لا يعني أي شيء بالنسبة للاستيطان سوى مواصلة ابتلاع المزيد من الأراضي، وتهويد مدينة القدس، فالموقف الدولي وقرارات الشرعية الدولية واضحة وأكدت على أن الاستيطان غير شرعي وجريمة تعاقب عليها إسرائيل، وعلى حكومة الاحتلال التوقف التام عن البناء الاستيطاني في كافة الأراضي الفلسطينية". وأوضح أبو غوش أن "ما تقدمه الولايات المتحدة من رشاوى لإسرائيل تتمثل بدعم أميركي لحكومة الاحتلال في مجلس الأمن الدولي وعشرين طائرة مقاتلة تصل قيمتها إلى ٣ مليارات دولار سنوياً، هي سياسة أميركية تعبّر عن دعم سافر للاحتلال لمواصلة أكاذيبه وإجراءاته التي تجعل من المنطقة برميل بارود قابل للانفجار". ودعا أبو غوش الاتحاد الأوروبي إلى أخذ دور أكبر في

العملية السياسية في المنطقة لكسر الاحتكار الأميركي الذي بدأ يظهر بوضوح الانحياز لإسرائيل عبر سياسة الرشاوى التي تقدم في ثوب جديد تحت مسمى "تجميد الاستيطان"، الذي هو فعلاً إقامة المزيد من الوحدات الاستيطانية بعيداً عن أنظار العالم.

في هذا السياق أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن ملتزمة بتقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل، وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عام ٢٠١٦، والذي يقضي بتقديم مساعدة مالية لإسرائيل قيمتها ٣٨ مليار دولار، على مدى ١٠ سنوات. وقد جاء ذلك كما ذكرنا في بيان صادر عن الناطقة باسم الخارجية الأمريكية هيزر ناويرت، التي أشادت بالاتفاق الذي يقضي بتقديم مساعدة مالية لإسرائيل قيمتها ٣٨ مليار دولار، على مدى ١٠ سنوات، مؤكدة أن ترامب سيواصل الالتزام بالاتفاق، وسيستمر في تقديم المساعدات لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت ناويرت في بيانها حسب الاتفاق المبرم عام ٢٠١٦، أن واشنطن ستواصل تقديم المبلغ المالي المذكور إلى إسرائيل، بغية تعزيز الأخيرة قدراتها الأمنية والعسكرية، وتوطيد العلاقات الثنائية بين واشنطن وتل أبيب. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٦، أبرم الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما اتفاقاً يقضي بمنح إسرائيل مبلغ ٣٨ مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة.

وتابعت المتحدثة الأمريكية أنه وبموجب شروط مذكرة التفاهم، ستضع الولايات المتحدة تمويلاً لإسرائيل عند مستويات ٣,٣ مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي و ٥٠٠ مليون دولار للبرامج المشتركة للدفاع الصاروخي خلال كل من السنوات العشر القادمة. وأضافت أن هذه زيادة كبيرة ستمكّن إسرائيل من الحصول على مزيد من القدرات العسكرية المتقدمة من الولايات المتحدة، التي مع مرور الوقت، ستعزز أمن إسرائيل وتقوي علاقتها الثنائية. وقالت ناويرت إن تنفيذنا لمذكرة التفاهم التاريخية هذه يعكس التزام الرئيس الدائم وهذه الإدارة والشعب الأمريكي بأمن إسرائيل الدائم.

وما من شك بأنه لطالما أغدقت الحكومات الأمريكية المساعدات الهائلة على إسرائيل، فوفرت لها الأموال، والأسلحة، وتكنولوجيا التجسس التي تلعب دوراً حاسماً في الهجمات الإسرائيلية على جيرانها. وقد ألفت وثائق

سرية، سرّبها إدوارد سنودن من وكالة الأمن القومي الأمريكية، ضوءًا جديدًا على كيفية تمكين الولايات المتحدة وشركائها للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بشكل مباشر. وعلى مدى العقد الماضي، زادت وكالة الأمن القومي الأميركي بشكل كبير من المساعدات التي تقدمها في مجال التجسس لنظيرتها الإسرائيلية، وحدة "الإشارات الاستخباراتية" (SIGINT) الوطنية الإسرائيلية (ISNU)، المعروفة أيضًا باسم الوحدة (٨٢٠٠)، بما في ذلك البيانات المستخدمة لرصد واستهداف قادة المقاومة أينما كانوا. وفي كثير من الحالات، تعمل وكالة الأمن القومي وISNU معًا بالتعاون مع وكالتي الأمن الاستخباراتي البريطاني والكندية: مقر الاتصالات الحكومي البريطاني GCHQ، ومؤسسة أمن الاتصالات الكندية CSEC. وفضلاً عن برامج التجسس الخاصة بها، تعتمد وكالات التجسس الأمريكية والبريطانية على الأنظمة العربية التي تدعمها الولايات المتحدة، بما في ذلك المملكة السعودية والمملكة الأردنية وحتى قوات أمن السلطة الفلسطينية، لتقديم خدمات التجسس الحيوية بشأن أهداف المقاومة الفلسطينية.

وتؤكد الوثائق الجديدة أن حكومة الولايات المتحدة وحلفاءها الرئيسيين يشاركون بشكل مباشر -لا يمكن الاستغناء عنه- في اعتداءات إسرائيل على جيرانها. وفي كل مرة تهاجم إسرائيل غزة وتقيم المجازر لسكانها المدنيين المحاصرين -كما حدث في نهاية عام ٢٠٠٨، وفي خريف عام ٢٠١٢، وما بعدها تتكرر العملية نفسها في كل وسائل الإعلام الأمريكية والدوائر الحكومية: تغذي حكومة الولايات المتحدة إسرائيل بالأسلحة التي تستخدمها، وتدافع بثبات عن عدوانها، سواء علناً أو أمام الأمم المتحدة. ويسنّ الكونجرس الأمريكي بالإجماع قراراً بعد الآخر لدعم وتمكين إسرائيل، ثم تدّعي الشخصيات الإعلامية الأمريكية أن الهجوم الإسرائيلي ليس له علاقة ببلادهم، وأنه للأسف مجرد صراع عسير وطويل الاجل بين طرفين خارجيين متعنتين. وأخيراً، يضرب المسؤولون الأمريكيون "الصالحون" كذبا ونفاقا، كفاً بكف تجاه الأمر وكأن لاجل ولا قوة لديهم ولا يتحملون أية مسؤولية. وتوضح وثائق سنودن الجديدة حقيقة حاسمة وهي انه: سيصبح العدوان الإسرائيلي مستحيلاً من دون الدعم المستمر السخي والحماية اللذين تقدمهما حكومة الولايات المتحدة، والتي يمكن وصفها بأي شيء يخالف كونها طرفاً محايداً يطمح للسلام. وتكمن العلاقة بين وكالة الأمن القومي وشركائها من جهة، ووكالة التجسس الإسرائيلية من جهة أخرى، في قلب هذا التمكين. وفي ايلول الماضي،

كشفت صحيفة "الجارديان" البريطانية أن وكالة الأمن القومي "تشارك المعلومات الاستخبارية الخام مع إسرائيل بشكل روتيني، من دون تصنيفها أولاً لفصل المعلومات حول المواطنين الأمريكيين". ونشرت الصحيفة "مذكرة تفاهم" شديدة السرية بين الوكالتين تنظم مشاركة المعلومات تلك. لكن العلاقة بين وكالة الأمن القومي ووحدة الإشارات الإسرائيلية تمتد لأبعد من ذلك. وتروي إحدى وثائق وكالة الأمن القومي شديدة السرية -بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٣- التي تم الكشف عنها مؤخرًا، ونشرت بمجلة The Intercept، أن "وكالة الأمن القومي تحافظ على العلاقة الفنية والتحليلية بعيدة المدى مع وحدة ISNU، إذ تتشارك المعلومات المتعلقة بإتاحة الوصول، والإيقاف، والاستهداف، واللغة، والتحليل، وإعداد التقارير". وبشكل خاص، "أصبحت تلك العلاقة الخاصة بالإشارات الاستخبارية حافزًا بشكل متزايد لعلاقة أوسع بين مخابرات الولايات المتحدة وإسرائيل". وعلاوة على ذلك، "توسعت شراكات الإنترنت الخاصة بوكالة الأمن القومي لتشمل ما هو أبعد من وحدة ISNU، لتضم قسم العمليات الخاصة باستخبارات الدفاع الإسرائيلي، والموساد". وبموجب هذا التعاون الموسع، يعمل الأمريكيون والإسرائيليون معًا للوصول إلى "أهداف جغرافية تشمل دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي وجنوب آسيا، والجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق". كما تشمل أيضًا "خط اتصالات مخصص بين وكالة الأمن القومي ووحدة ISNU يدعم تبادل المواد الخام، فضلًا عن التحليل اليومي والمراسلات الفنية". وقد وفرت العلاقة لإسرائيل دعمًا واسعًا لكل من الاستخبارات والتجسس: "يتمتع الجانب الإسرائيلي بفوائد توسع الوصول الجغرافي إلى الخبرات عالية المستوى التي توفرها وكالة الأمن القومي لهندسة تحليل الشفرات والإشارات الاستخبارية، إلى جانب وصولها بشكل محدود إلى التكنولوجيا والمعدات الأمريكية المتقدمة عبر شراء التجهيزات والمبيعات العسكرية الأجنبية". من بين أولويات إسرائيل للتعاون هو ما تسميه وكالة الأمن القومي "الإرهاب الفلسطيني".

لقد بدأ التعاون بين وكالة الأمن القومي ووحدة ISNU منذ عقود. فيحكي اتفاق شديد السرية بين الوكالتين، يعود تاريخه إلى تموز ١٩٩٩، عن أن أول اتفاقية رسمية لتبادل المعلومات الاستخبارية تمت في عام ١٩٦٨ بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول، برغم أنها بدأت بشكل غير رسمي في الخمسينيات. ولكن العلاقة نمت بسرعة في العقد الماضي.

في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، كان الإسرائيليون يضغطون على وكالة الأمن القومي للموافقة على علاقة تبادل معلومات استخبارية واسعة النطاق تسمى "المصارع". كجزء من هذه العملية، أرادت إسرائيل من الأمريكيين أن يدفعوا مئات الملايين من الدولارات لتمويل النشاطات الإسرائيلية. ويبدو أن مقترح اتفاق "المصارع" لم يتم أبدًا، بعد أن عرقلته المطالب الإسرائيلية بأن تتحمل الولايات المتحدة التكلفة الكاملة، ولكن بعض الوثائق في أرشيف سنودن، التي تتعلق بهذه المفاوضات، تحتوي على إيصالين لدفعة واحدة أو أكثر بقيمة نصف مليون دولار نقدًا لمسؤولين إسرائيليين لأغراض غير محددة.

لقد توسعت علاقة مشاركة معلومات التجسس مع إسرائيل لتشمل نظيري وكالة الأمن القومي في بريطانيا وكندا، مقر الاتصالات الحكومي البريطاني، ومؤسسة أمن الاتصالات الكندية، وكلاهما يشارك بنشاط في تغذية الإسرائيليين ببيانات اتصالات مختارة جمعوها. وتسرد عدة وثائق يعود تاريخها إلى أوائل عام ٢٠٠٩ - في ذروة عملية الهجوم الإسرائيلي على غزة التي تسمى "الرصاص المصبوب"، والتي خلفت أكثر من ألف شهيد - بعض تفاصيل هذا التعاون. كما ان

أحد المشاريع شديدة السرية التي نفذها مقر الاتصالات الحكومي البريطاني لعام ٢٠٠٩ -والذي يدعى مشروع "يسترنايت" YESTERNIGHT - يشارك فيه رافل "Ruffle"، وهو الاسم الحركي لوحدة ISNU في الوكالة البريطانية. ووفقًا للوثيقة، يشمل المشروع "اتفاق تبادل ثلاثي (بين مقر الاتصالات الحكومي البريطاني، ووكالة الأمن القومي الأمريكية، وطرف ثالث باسم "رافل") للتغطية التي تتيحها أقمار الاتصالات الصناعية لكل منهم. كان أحد "الموضوعات الاستخباراتية المحددة" المشتركة بين الأطراف الثلاثة هو "الفلسطينيون"، برغم أن وثيقة الوكالة البريطانية تنص على أنه "نظرًا لحساسيات" المشاركة الإسرائيلية، لا يشمل هذا البرنامج استهداف مباشر للفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. كما تصف وثيقة أخرى من الوكالة البريطانية يعود تاريخها إلى شباط ٢٠٠٩ "اجتماعا رباعيا بين 'رافل' (الوكالة الإسرائيلية)، ووكالة الأمن القومي، ومقر الاتصالات الحكومي البريطاني ومؤسسة أمن الاتصالات الكندية." وأشارت الوكالة البريطانية في أوائل عام ٢٠٠٩ أنها كانت تتجسس على رسائل البريد الإلكتروني وأرقام الهاتف بناءً على طلب من قبل وحدة ISNU، "وقد شكرونا عدة مرات على ذلك". كما تتلقى وكالة الأمن القومي ومقر الاتصالات الحكومي

البريطاني معلومات استخباراتية حول الفلسطينيين من مصادر عديدة. حتى أنهما نجحتا في إقناع قوات أمن السلطة الفلسطينية، التي تدعمها الولايات المتحدة، في تزويدهم بالمعلومات والاستخبارات حول الجماعات العربية الأخرى في المنطقة. كما تم وكالة الأمن القومي الأردن ببيانات التجسس على الفلسطينيين. فتصف إحدى وثائق وكالة الأمن القومي، بتاريخ عام ٢٠١٣، كيف تُعد "شراكة وكالة الأمن القومي مع مديرية الحرب الإلكترونية الأردنية شراكة راسخة، طويلة الأمد وعلاقة موثوق بها، يعود تاريخها إلى أوائل الثمانينيات". وعلى وجه التحديد، تتعاون الوكالتان "على أهداف ذات أولوية عالية خاصة بالإشارات الاستخباراتية ذات الاهتمام المشترك"، الذي يخص قوات الأمن الفلسطينية. وتردف الوثيقة بالقول: "توفر مديرية الحرب الإلكترونية الأردنية مجموعة هامة وفريدة (من المعلومات) عن أهداف ذات اهتمام مشترك، مثل قوات الأمن الفلسطينية. مديرية الحرب الإلكترونية الأردنية هي المساهم الوحيد لمجموعة كبيرة من تقارير وكالة الأمن القومي حول ذلك الهدف". لكن، برغم توجيه وكالة الأمن القومي وشركائها من خلال جهات سياسية لتغذية الإسرائيليين ببيانات وتكنولوجيا التجسس، إلا أنها تعد إسرائيل باستمرار تهديدًا، سواء للأمن القومي الخاص بهم أو للسلام الإقليمي بشكل عام. ففي تناقض صارخ مع التصريحات العلنية التي أدلى بها مسؤولون أمريكيون وبريطانيون حول إسرائيل، يمتلئ أرشيف سنودن بمناقشات حول الإسرائيليين بوصفهم مصدر تهديد لا حلفاء. إذ ذكرت وثائق نشرتها صحيفة الجارديان في وقت سابق أن "أحد التهديدات الكبرى التي تواجه وكالة الأمن القومي هي المخابرات الصديقة، مثل إسرائيل". وتشير وثيقة أخرى أن تقديرات الاستخبارات الوطنية تضع إسرائيل "كأكثر جهاز مخابرات عدوانية تجاه الولايات المتحدة". كذلك للمسؤولين البريطانيين وجهة نظر مماثلة حول الإسرائيليين، فيصفونهم بأنهم "تهديد حقيقي للاستقرار الإقليمي". فتشير وثيقة التخطيط شديدة السرية من مقر الاتصالات الحكومي البريطاني يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٨، أنه "لا يزال صانعو السياسات يشعرون بقلق بالغ إزاء التهديد المحتمل الذي تشكله إسرائيل إزاء التوصل إلى حل سلمي في مشكلة إيران، وإزاء بعض أنشطة إسرائيل غير المرغوب فيها في المنطقة". فضلاً عن ذلك، "تفكير إسرائيل في التهديد طويل الأجل الذي تمثله إيران لاستراتيجيتها السياسية الخارجية الأساسية، التي تقوم على الردع المسلح، قد يشكل تهديدات حقيقية للاستقرار الإقليمي في عام ٢٠٠٩".

أما قائمة المهمات الاستراتيجية لوكالة الأمن القومي لعام ٢٠٠٧، التي تقوم بتحديد الأولويات لأهداف التجسس، فتحدد إسرائيل مرارًا باعتبارها واحدة من التهديدات الأساسية في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك: "مكافحة تهديد تطوير أسلحة الدمار الشامل" و"طرق التوصيل (خاصة الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز ذات القدرة النووية)". أما "منطقة تركّز" هذا القلق فهي "أسلحة الدمار الشامل وأنشطة انتشار الصواريخ"، كما تنص على أن أحد التهديدات هي "إسرائيل (صواريخ كروز)". وتشمل المناقشة الداخلية لوكالة الأمن القومي من تلك الوثيقة، بشأن "التمكّن من عالم الإنترنت ومنع حدوث هجوم على نظم المعلومات الأمريكية الحرجة"، عنوانًا فرعيًا عن "التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المالية (النظام المالي/المصرفي)". وتضم البلاد التي حددتها الوثيقة، وتمثل أهم التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المالية، الهند وكوريا الشمالية وكوبا وإسرائيل. وبالمثل، يظهر اسم إسرائيل وسط قائمة البلدان التي تعتقد وكالة الأمن القومي الأميركي أنها "تتيح الحرب الإلكترونية المنتجين/الناشرين)".

قسم آخر من وثيقة تقييم التهديدات بعنوان "الاستخبارات الخارجية ومواجهة التجسس ونشاطات التكذيب والخداع: مواجهة تهديدات الاستخبارات الخارجية". ويعرف باسم "التجسس/عمليات جمع الاستخبارات والتلاعب/عمليات التأثير التي تجريها أجهزة الاستخبارات الأجنبية الموجهة ضد حكومة الولايات المتحدة وجيشها وعلومها وتقنياتها ومجتمع مخابراتها". الدول التي تشكل أكبر تهديد هي: "الصين وروسيا وكوبا وإسرائيل وإيران وباكستان وكوريا الشمالية وفرنسا وفنزويلا وكوريا الجنوبية". ويقول متحدث باسم وكالة الأمن القومي الأميركي لمجلة "ذه إنترسبت" ردًا على سؤال حول علاقة التعاون مع إسرائيل: "لن نعلق على أنشطة وعلاقات استخباراتية محددة. وحقيقة أن أجهزة المخابرات تتعاون أحيانًا بطريقة قانونية ومناسبة يقوي أمن البلدين. كلما شاركت وكالة الأمن القومي المعلومات أو التكنولوجيا الاستخباراتية، نمتثل لجميع القوانين والقواعد المعمول بها". هذا بينما رفض مسؤول في مقر الاتصالات الحكومي البريطاني التعليق على السجل الذي يتجاوز مقاييس الوكالة النمطية، وادعى أن أنشطتها قانونية وتخضع لـ"رقابة صارمة". وسواء كانت قانونية أم لا، فإن تعاون وكالة الأمن القومي واسع النطاق، ومتعدد المستويات، مع وكالات الاستخبارات والجيش الإسرائيلية، هو جزء من السياسة الأمريكية الأوسع التي تدعم وتمكن بشدة العدوان والعسكرة

الإسرائيلية. وكل عمل إسرائيلي في غزة مطبوعة عليه بصمات الولايات المتحدة. ربما يتمنى العديد من الأمريكيين أن يكون الهجوم الإسرائيلي على غزة مسألة لا علاقة لهم بها، ولكن حكومتهم هي التي تُمكن هذا العنف من الأساس.

٣ - سلبيات المذكرة:

عند توقيع المذكرة الأنفة الذكر في أيلول ٢٠١٦ كان من الواضح لقادة المؤسسة الأمنية الاسرائيلية أنه سيكون لها تأثير سلبي على الصناعات الأمنية عندهم، لكن أحداً لم يقدر كم هي سيئة. كلهم كانوا مبهورين بالمبلغ غير المسبوق - ٣٨ مليار دولار الذي سيتم الحصول عليه على مدى عقد من الزمن بدءاً من سنة ٢٠١٩. وهذا على الرغم من أنه تبين بتحليل اقتصادي ان الأموال التي تدفقت لأمن إسرائيل في المذكرة السابقة، التي تنتهي في السنة المقبلة، لم تنزل واقعياً عن هذا المبلغ وساهمت في اقتصاد إسرائيل والصناعات الأمنية أكثر بكثير من مبلغ أوباما. وقد وُضعت على طاولة رئيس الحكومة ورئيس مجلس الأمن القومي ووزراء الأمن والمالية والرفاه ورقة عمل أُعدت في وزارة الأمن وتفصّل تداعيات المذكرة على الصناعات الإسرائيلية. والخلاصة هي: التنازل الإسرائيلي عن حوالي ٢٦% من ميزانيات المساعدة الأمريكية التي تُحوّل إلى شواكل وأمكنت من الإنتاج في إسرائيل، سيؤدي إلى انهيار الصناعات الأمنية الصغيرة والمتوسطة، وغالبيتها في الضواحي والأرياف. المعنى هو أن ٢٢ ألف عامل هناك، غالبيتهم من سكان الضواحي والأرياف، سيفقدون عملهم بالتدريج بدءاً من سنة ٢٠١٩. والسبب؟ مع عدم التحويل إلى شواكل، ستنتقل الوظائف إلى الولايات المتحدة وإسرائيل ستخسر ما بين ٧ إلى ٨ مليار شيكل من الناتج القومي حيث ان ميزانية الأمن للشراء من الصناعات الإسرائيلية وشراء قطع غيار من أوروبا ستخسر حوالي مليار شيكل في السنة. بالإضافة إلى أن الشراء من الولايات المتحدة أكثر كلفة من الناتج المحلي، ومدفوعات التوسط للبنّاغون لا تُلغى. وهكذا عملياً، مقابل كل دولار ستحصل إسرائيل على منتجات أمنية أقل مقارنةً بالمشتريات في إسرائيل. كما أن هناك أيضاً خطر أن يؤدي انتقال إنتاج وسائل قتالية من إسرائيل إلى

الولايات المتحدة إلى نقل معرفة وخبرة مهنية ومن الممكن هروب أدمغة لأنه في صناعة الوسائل القتالية هناك ارتباط مباشر بين مطور المنتج والمصانع.

بالنسبة لوزارة الأمن ليس لديها حالياً حل للأزمة الماثلة أمام الباب لأن رئيس الحكومة استعجل التوقيع على المذكرة الجديدة قبل سنتين ونصف من نفاذ السابقة. والآن ليس لديه القدرة أيضاً، أو الشجاعة، لمحاولة تصحيح هذا الأمر مع إدارة ترامب الصديقة. عملياً، وزارة الأمن تضع المعطيات أمام رئيس الحكومة والمالية كي يقررا: إما أن تعطيا أموالاً أو تتبنيا حلاً آخر يحول دون إغلاق المصانع في إسرائيل ورمي عشرات آلاف العمال في الشارع.

٤ - خاتمة:

يعتبر كتاب جورج بول، الدبلوماسي السابق بالخارجية الأمريكية، الصادر عام ١٩٩٢ بعنوان "الارتباط العاطفي: التورط الأمريكي مع إسرائيل" وما يحمله من وثائق وروايات لشخصيات شاركت في صناعة القرار الأمريكي، مرآة حقيقية لطبيعة العلاقات بين واشنطن والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ويقول مؤلف الكتاب أن لجنة الشؤون العامة الأمريكية — الإسرائيلية "أيباك" التي تشكل مجموعة الضغط الرئيسية المؤيدة لإسرائيل في الساحة الأمريكية، لها نفوذ قوي في الولايات المتحدة، وتعمل لصالحها ١٠٠ لجنة عمل سياسي في الساحة الأمريكية. هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل من شأنه دفع واشنطن إلى خفض مستوى عملياتها الأمنية في الشرق الأوسط، لأن إسرائيل ستقدم لها المعلومات التي تريدها. التقليد السائد هو تعيين صحافيين متعاطفين مع إسرائيل كمراسلين في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يكون مقرهم الرئيسي في إسرائيل.

ولفت الكتاب إلى أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي جاء إلى السلطة بتعهد قطعه على نفسه بتأييد حق تقرير المصير الفلسطيني والعمل على حل مشكلة اللاجئين. وكتب رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون على الاثر إلى زعماء اليهود الأميركيين "إسرائيل ستعتبر هذه الخطة تهديداً لوجودها يفوق في خطورته كل

التهديدات التي صدرت عن الرؤساء والملوك العرب". وفي نهاية الأمر نجح الإسرائيليون وأصدقاؤهم في الضغط على كيندي لتغيير موقفه والتأكيد على أن الولايات المتحدة ستساعد إسرائيل إذا ما تعرضت لهجوم".

تقارير مراكز الأبحاث الأمريكية تشير إلى أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دعماً دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً، بلغ حتى الآن ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار، في إطار المنطق الاستراتيجي للعلاقات بين الجانبين وما تمثله من توازن سياسي وعسكري في المنطقة العربية وفق رؤية واشنطن، وهذا ما يفسر استمرار المشاورات وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن عدد من الملفات الأمنية والسياسية في المنطقة، فضلاً عن استمرار جهود الارتقاء بالتعاون العسكري التقني وتنسيق العمليات المختلفة. وتذكر المصادر الإسرائيلية أن التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل بدأ بشكل فعلي يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢، عندما وقع الطرفان اتفاقاً بشأن الدعم اللوجستي الثنائي، تلتها مذكرة اتفاق حول التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بينهما.

في الختام، وبناء على ما تقدم، نجد أن الحقيقة التي لا يجب أن تضيع وسط ركام الخلافات الثنائية العابرة بين حين وآخر بين واشنطن وتل أبيب تظل في كون العلاقات المشتركة هي الثابت الوحيد، حيث لا تتأثر هذه العلاقات بالخلافات التي قد تطرأ بين الإدارتين، كما أن الأسس الاستراتيجية للتعاون المشترك والتي بدأت مع إعلان قيام ما يسمى دولة إسرائيل لن تتغير، وهي كما تقول زعيمة "الحزب الديمقراطي" في مجلس النواب الأميركي: "العلاقات الأمريكية مع إسرائيل قوية وستبقى كذلك، لا تعتمد على الأشخاص. بل تتعلق بالقيم التي نشترك فيها. ونحن نتطلع إلى مواصلة تعاوننا معاً".

وجديد التعاون الإسرائيلي الأمريكي هو الاتفاق الذي يسمح بتقديم مساعدات عسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار على مدار العشر سنوات المقبلة، حيث تبحث تل أبيب حالياً عن ٤١,٢ مليون دولار لتطوير صواريخ القبة الحديدية التي تمولها واشنطن بـ ١,٢ مليار دولار إلى جانب ٢٦٨ مليون دولار لتطوير برنامجي صواريخ "مقلع داود" وصواريخ "أرو ٣" فضلاً عن التعاون المشترك بين الجانبين في الصناعات العسكرية المختلفة. والغريب أن الاتفاق الجديد الذي شكل ارتفاعاً كبيراً ومميزاً في المساعدات لكنه مع ذلك لم يصل إلى اشباع شراهة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي ناهزت أربعة مليارات دولار سنوياً.

